دراسات في العقيدة العربية الثورية



الطريق العربي للإشتراكية

عزيز السيد جاسم

منظمة الطليعة العربية في تونس

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

لا تراجع بل خطوة الى الأمام

منشورات الطليعة 1989

الطريق العربي للاشتراكية

عزيز السيد جاسم

بغداد
1972

يتصدى الاستعمار لطموح الشعب العربي في تكوين مجتمعه الاشتراكي الموحد بوسائل عديدة تتباين في ما بينها لكنها تتفق في كونها طاقة تخريبية هائلة برعت القوى الرأسمالية في تنظيم ضخها وتصديرها .

ومن الطبيعي أن هذه الوسائل الهادفة اعاقة المسيرة الثورية للجماهير العربية ليست مقطوعة عن مجالات عملها الواقعي بل هي تنطلق من خلفية الوعي الخبيث الذي تمتاز به القوى المضادة في ادراكها لوفاء النضال العربي ولطبيعة وتركيب القوى الاجتماعية العربية . ومن هذه الامكانية في فهم تفاصيل الواقع العربي تستطيع القوى الامبريالية الولوج في عدة مواقع للعمل والتهديم المضاد .

والاستعمار الحديث بحد ذاته لا يعني اكثر من مجموع

الاساليب الحديثة التي يختطها الامبرياليون في تحقيق مصالحهم الستراتيجية . وفي ما يسمى ببلدان « العالم الثالث » ادرك المستعمرون عدم جدوى الاعتماد على القابليات الرجعية المحلية الشائخة والعتيقة جدا ، ولذا فقد ابتدعوا مفاهيم تتناسب مع المرحلة الزمنية وذات طابع (تقدمي) او (اشتراكي) زائف بغية التوصل الى انجاز استلاب المضمون التقدمي الاشتراكي من اي شعار وابقائه بصيغته الشكلية العديمة المحتوى .

وبالنسبة للمجتمع العربي تتوفر خصائص معينة تساعد في تشويه المفاهيم الاشتراكية واحلال مسميات جديدة تشترك في الاسماء اشتراكا ظاهريا يقود الى تحريفية كبيرة للمفاهيم العلمية. ومن ضمن هذه الخصائص :

اولا ــ ان المجتمع العربي لم يتحرر من علائقه البدائية في كثير من الاجزاء ، أي أنه لم تتوفر فيه القاعدة الصناعية الكبيرة وملحقاتها من دلالات التطور الاداري والتكنولوجي فعلائق الانتاج الريفية وشبه الاقطاعية تعطى صورة قديمة لا يزال وجودها سبب تخلف كبير ونقص في وعي الايديولوجية الثورية . فالايديولوجيا الثورية شأنها شأن اية مسألة علمية انما ترتبط بالتطور البشري في مراحله المتعاقبة . فكما ان من المستحيل صدور (النظرية النسبية) لـ (انشتاين) قبل عصرها أو في (العصر الوسيط) مثلا ، كذا فان الايديولوجيا الثورية المتأكدة المنتقاة لا تتهيأ بشكل جماعي منظم وبارز الا بعد تجاوز عدة خطوات كبيرة في طريق المسيرة البورجوازية . وهذا لا يعني أن الايديولوجيا الثورية غير ممكنة الوجود في مجتمع العلائق الاقطاعية او شبه الاقطاعية . بل ان المعنى في ذلك هو أن التطور التكنيكي المرتبط بالحركة البورجوازية يعطي الايديولوجيا الثورية وجودها الاكثر تناسقا وفنية وفاعلية . وبالنسبة للاداة الثورية البشرية لا يمكن توفرها في المجتمعات المتخلفة اجتماعيا بالنحو الذي تكون عليه في المجتمع المتطور اقتصاديا .

ثانيا ـ ان التخلف الاقتصادي هو حقيقة قائمة عن طبيعة المرحلة التي تحياها الامة العربية . وهذا التخلف هو بالاصل السبب الذي منع وجود طبقة عاملة كبيرة تحقق على عاتقها قيادة الثورة . ان الوجود العمالي العربي يختلف كثيرا عن الوجود العمالي في أوروبا مثلا حيث انه أقل منه عددا وتنظيما وكفاءة . ولما كانت الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة المؤهلة لقيادة المجتمع الاشتراكي أو عمليات النضال الاشتراكي ، لانها الطبقة الوحيدة التي بتحريرها نفسها انما تحرر كل المظلومين ، والتي لا تضطهد طبقة اخرى عند تخليصها نفسها من الاضطهاد ، فبالنتيجة حصل على الصعيد السياسي غياب الطبقة العاملة ـ جزئيا وليس كليا ـ عن أدائها دورها التاريخي . وهذا الغياب فسح المجال ، أمام قيادة البورجوازية الوسطى أو الصغيرة مما كان يحمل في واقع وجوده نوايا تحريفية كثيرة تطمس الى حد بعيد المعاني الثورية للايدلوجيا الاشتراكية .

ثالثا ـ ان بلدان العالم الثالث والدول التي تنتهج طريق التطور (اللارأسمالي) تقف على مسافة بعيدة نسبيا عن التطور الحضاري ـ الاشتراكي أو الرأسمالي ـ وهذه المسافة عن البعد الحضاري وتحت وطأة الزمن الواحد تدفع تلك الدول الى تدارك ذلك بمفاهيم عديدة وسريعة وتجريبية . وهذه التجريبية تؤدي في أحيان عديدة الى احتضان الانغلاقات (الوطنية أو القومية) مع طابع الريبة والحذر المتشكك ، هذا الطابع المنعكس على السلوك السياسي ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ يحرم تلك الدول من تجارب ثورية كبيرة زاخرة بالفوائد . لذا فان العديد من الحركات السياسية في دول العالم الثالث ، وتحت استحواذ النزعة التجريبية المعتمدة على انتظار النتائج ـ من خطأ أو صواب ـ معرضة الى الوقوع في دورات معادة أو ساكنة لا تعني بأي حال من الاحوال غير انها مساهمة في تعطيل حركة التاريخ . وان تلك الدورات المعطلة تفرز افكارا ومفاهيم عديدة معزولة عن الحقائق

الاشتراكية التي تأكدت عالميا في النضال البشري الفائز ، على أن الاشتراكية ليست مجموعة اجتهادات أو اختراعات منطقية لزعيم او قائد أو مسؤول بل هي حصيلة نضالية تعينت بتجارب بشرية كفاحية موجودة في دول عديدة .

ان وجود سمات خاصة في كل المجتمعات لا يعني رفع ملاحظة هذه السمات الى مستوى التخلي عن الايديولوجيا الثورية في جوهرها الواضح ، بل أن الفوارق نفسها تعكس وبالضرورة نفسها على القوى السياسية وخط سيرها مما يتطلب تنويع الوسائل في حين تتحدد الغاية .

رابعا ــ ان التاريخ العربي ولد صفات موضوعية أكدت نزوعه العام الى (المثالية) و (الاطلاقية) نتيجة للتربية الهائلة التي انتشرت بعد تحطيم (الجاهلية) على يد الاسلام . ومن خلال هذا النزوع العام اضحت العقلية العربية ميالة للتجريد واطلاق (التعميمات) مما أوقع القوى السياسية المختلفة في صراعات جدية سببتها تباينات في طريقة التفكير دون مبررات تاريخية أو عملية . ومن هنا فان تنامي الفكر الاشتراكي خلق منذ البداية تعداد المدارس (في الادب والفكر الاشتراكي) دون وجود تجارب سياسية عريقة متجذرة في النضال الاشتراكي وهذا التعدد ــ غير المبرر والزائد ــ اكتسب عن طريق صبغة العقلية العربية ، المثالية والاطلاقية والحادة ، دوافع الاجهاض الذاتي اكثر من احتمالات النمو .

خامسا ــ أن قوة الرجعية العربية المتحصنة بماض تاريخي محلي أو بسيادات في العلاقات الاجتماعية ، فرضت بما تمتلكه من قدرات قيودا شديدة على الفكر التقدمي ، وهي بتحالفها العميل مع الاستعمار شنت حملة صليبية ضد تقدمية الفكر والنهضة العربية . وامتلاء الاذهان ــ لاسيما في القرى العربية ــ بالمسائل الخرافية السوداء وبالاعتقادات البالية ، يوضح خطر الرجعية الفكري في سعيها لعدم اشاعة الثقافة . وهذا نفسه

يجعل الثقافة الاشتراكية مقتصرة على مجموعات مثقفة معينة .. ان الثقافة الاشتراكية ليست ثقافة الصفوة المختارة او القلة ، واذا كانت هكذا فهذا ينبىء عن حالة غير صحيحة . انها ـ اي الثقافة الاشتراكية ـ تكتسب سماتها العامة عن طريق كونها اداة بيد الجماهير من أجل فهم وتغيير وضعها. اما اذا ظلت في رؤوس معدودة فهذا يعطي للرجعية فرصة خنق الثقافة بقطع أو بحجز هذه الرؤوس ، في حين ان انتشار الفكر الاشتراكي على النطاق الشعبي يقطع تلك الفرصة امام الرجعية ويجعلها هي المحاصرة بهذا المد .

الاشتراكية والتحريف

ان الاستعماريين والقوى المضادة ليسوا غشماء الى الحد الذي يقفون فيه امام الجماهير العربية في ثورتها متسلحين بأسلحة قديمة تجهر بعدائها الصريح للاشتراكية والمفاهيم التقدمية ، بل هم يغيرون اسلحتهم بين حين وآخر ليظهروا امام العالم بوجوه جديدة مقنعة . وهذا التغيير المقصود في وسائل المحاربة ليس جديدا بل هو قديم انبثق بعد تنامي المعسكر الاشتراكي والحركات التحررية ، في أقذر عملية عداء للانسانية وتطلعاتها الكبرى .

وبالنسبة للوطن العربي فقد شاهد أيضا العديد من الانماط التحريفية ، تلك الانماط المصدرة من قبل الامبرياليين وقواهم الطابورية للتأثير على الفعالية الثورية التي تدربت عليها الجماهير العربية في معرض الدفاع عن وجودنا وادارتها ، وكما قلنا قبل حين فان هذه الانماط التحريفية تجد لها مجالا مناسبا للتحرك والعمل في البيئة العربية بمقتضى المميزات الخاصة التي تتصف بها . وقد اجمعت هذه الانماط على مقولات متهافتة لم تستطع رفع اكثر منها . فهي تؤكد مثلا على ان العامل الاقتصادي ليس

عاملا جوهريا بل ان ثمة عوامل تلعب دورها الرئيسي حيث يظل العامل الاقتصادي ثانويا . وهي بذلك تتحدث عن (الجنس) أو (الروح) أو (الذات) .. الخ على أساس انها هي المحركات الاولى للوجود البشري ، وابعاد (الاقتصاد) بهذا الشكل الفظ ما هو الا محاولة لتخليد الاستغلال واضفاء الصفة المتأبدة للتملك الفردي المستغل – بكسر الغين – ..

أو أنها ترفع دعاوي خرقاء مفادها ان وحدة الشعب هي وحدة عماله. وبورجوازييه وفلاحيه واقطاعييه، وان النضال الطبقي ليس له مبرر تاريخي ، واقعي ، وهي – أي الانماط التحريفية – لا تتحرج في الاعلان عن ان الانسان هو – هو الملكية الفردية – وان اي طموح لمجتمع اشتراكي تسود فيه الملكية العامة لوسائل الانتاج هو طموح محرم وغير واقعي !

ويظل المهم بالنسبة للمحرفين العمل على تهديم المقولات الثورية وتشويش المفاهيم التقدمية من خلال ادعاءات تهريجية تتزيا بالاشتراكية .

واضافة الى هذا التفسيخ المتعمد للمسائل النظرية الهامة فأنهم يلجأون الى ضرب (الاصلاح الزراعي) باسم الاصلاح الزراعي وقص أحسن ما فيه . كما يحلو لهم حتى يظل عديم المحتوى ، مع ما يعملونه ضمن خطط مدروسة لتحطيم الاقتصاد الوطني وتثبيت تبعيته للرأسمال الغربي ، وهم عمليا لا يتورعون عن زج الاشتراكيين الحقيقيين في السجون والمعتقلات مفلسفين – الحرية الدستورية – عندهم بهذه الصورة . ويكاد يكون الطابع العام لتفكيرهم وعملهم هو الطابع (الاصلاحي) والسطحي المنافق حتى تظل اكثر خطواتهم (ثورية وجرأة) مجرد حركة بائسة في القشرة الخارجية حذرا من المس بجوهر المجتمع البورجوازي .

ان (الاشتراكية الرشيدة) لم تكن اشتراكية كما اراد لها اصحابها بل هي ترقيع مهلهل من حكايات عادية تستمد جذورها الرجعية من طبيعة دعاتها الطبقية البورجوازية الرجعية .

وتسميتها بالرشيدة تجعل الجماهير تتساءل هـل هنـاك اذن اشتراكية غير رشيدة ؟.. ولكن الجماهير تدرك تماما ان تأطير الاشتراكية ـ الاسمية فقط ـ بأطار التعقل والرشد انما لا يعني غير العودة الى الاخلاق الرجعية ، فمن باب الرزانة والرشد عدم التعرض بالاقطاعيين والبورجوازيين الكبار والشبكات الجاسوسية، وما دام الامر هكذا فعلام اذن تم استعمال كلمـة (الاشتراكية) التي جاء وجودها التاريخي من مكانة الالغاء للوجود الرأسمالـي والاستغلال .. واما كان حريا بأسياد (الاشتراكية الرشيدة) ان يحافظوا على أسماء هامة وغير محددة مثل (الخـير ، العدالـة ، الرفق .. الخ) بدل اللجوء الى التسمية الاشتراكية ، ولكـن جواب هذا الموضوع واضح جدا بعد ان أصبح الالتزام بشعـار الاشتراكية هو مقياس عصرية الشخص وبعد أن أصبح الشعـار الاشتراكي أيضا اداة ثورية محركة تستعملها الجماهير فيالتوصل الى غاياتها النبيلة .

اما (الاشتراكية الدستورية) فيستطيع أي انسان ان يعرف موضوعاتها في القطر العربي (تونس) وهاتـان الاشتراكيتـان (الرشيدة والدستورية) في الحديث عن جذرهما التاريخي انمـا ممتدا من الاحزاب العميلة على المكشوف والتـي رفعت شعـار الاشتراكية زورا،مثل(حزب الامة الاشتراكي) الذائع(الاشتراكية)! أو سواه . ان هذا الفكر المضاد بمجموعه انمـا يسعى لانتـزاع المضامين الحقيقية بابدالها بكلمات مجردة . ولكن هل يتوصل هذا الفكر الى انجاز مهمته هذه ؟ ان الواقع العربي قد خبر مثل هـذا الفكر وأكد فشله ، وعلى الصعيد العربي للثورة تولـدت عنـد الجماهير العربية رؤية كاشفة تستطيع فضح وضرب كل الانواع الفكرية المدسوسة . وان الشعارات التوفيقية والاصلاحية التـي تتكدس وراء الاعتقاد بأيقاف التناقضات الطبقية او وراء التشكيك بقدرة الشغيلة على قيادة الثورة الاشتراكية أو أمكانية تفـادي الصراع مع الامبريالية والصهيونية ، أو غير ذلك ، كلها شعارات

ادركت الجماهير العربية لا علميتها بعد احساسها بأن الحل الوحيد لاعلان هويتها الحضارية المعاصرة انما يتمثل بالتغيير الثوري الجذري لا بأنصاف الحلول .

اشتراكية عربية .. أم طريق عربي للاشتراكية

في بداية التلمس الحضاري لنظام جديد تكثر الخلافات النظرية . ويتدخل المنطق السياسي بشكل صاخب لتجديد مواصفات أو مقولات مفترضة او تقديرية . ولكن بمرور الزمن وحيث تتطور التجربة الثورية يكون العمل هو المقياس الوحيد والقول الفاصل الذي يجدد الاشياء وبذلك يخفت الضجيج المنطقي الاكبر من حجم الاحداث . وفي نزوع الجماهير العربية الى قيام مجتمع عربي اشتراكي موحد لا يمكن من خلال هذا النزوع التوصل الى منطق محدد بل ان هذا النزوع يكفل وجود تيارات ومدارس عديدة تتباين في طريقة تفكيرها ومنطلقاتها . ونظرة بسيطة الى واقع العرب السياسي ترينا أن الخلافات السياسية السابقة بين مجاميع القوى العربية المعادية للاستعمار هي خلافات أخذت بالتقلص ، بل وصل التقلص الى طريق آخر عند قوى سياسية معينة حيث حلت صيغة جديدة للتعاون بينها بينما كانت تتراشق فيما بينها بالعداء .

والسؤال : ما سبب تلك الظاهرة ؟ يجد جوابه في البديهية المذكورة أعلاه حيث ان العمل الثوري الحقيقي ضامن لفرز الاشياء وتحديد الخلافات الاساسية او الجزئية ، اي أنه بمعنى آخر يكفل تحديد المفاهيم لا بالشكل السكولائي بل بالشكل العملي الذي تدل عليه التجربة الواقعية . والحديث عن (اشتراكية عربية)او عن (طريق عربي للاشتراكية) هو وبالاساس ينبعث من ضرورات بداية التحرك الثوري للجماهير ، وهو في نفس الوقت دليل على عدم تركيز المفاهيم بأصالة ، وضرورات الغد التي تتمثل بحتمية

قيام المجتمع العربي الاشتراكي الموحد تنقل المفاهيم الى موضعها الحقيقي المتكافىء مع الوقائع، وبذا فان هذه الضرورات المستقبلية تزيل الالتباسات المفهومية لتثبت الحقيقي فقط وغير الملتبس . ولكن هذا لا يعني بالتالي اننا نتوقف عن مناقشة هذه الموضوعة لحين الغد ، لان تأجيلا كهذا لا وجود له في الحركة التاريخية والانسانية . ولذلك فنحن مسؤولون بل ومطالبون كل حين بتحديد مفاهيمنا لان هذا التحديد هو دليل الوعي الحقيقي ، وهذا الوعي هو قدرة العمل الفاعل وبالبدء عندما يتحدث البعض عن اشتراكية عربية لا بد أن نتوقع قياسا مع اعتقادهم وجود اشتراكيات أخرى كاشتراكية انكليزية أو اشتراكية فرنسية أو اشتراكية ايطالية أو اشتراكية هندية .. الخ. واذا صح هذا التوقع فمعنى ذلك ان لكل اشتراكية من هذه الاشتراكيات خصائص جوهرية مميزة ، اي أنها لا تلتقي الا في السمات القانونية في حين تتفارق في البنود الاساسية . فيضحي لكل اشتراكية (وطنية أو قومية) قوانين خاصة تشكل معالم هذه أو تلك الاشتراكية .

ولا بد لنا من فهم صحة أو خطأ هذا التوقع عن طريق الاختبار الواقعي ، فهل هناك مثل هذا التعدد في الاشتراكيات ذات القوانين الخاصة ؟ ولذا فمن المتوجب فهم المعنى الحقيقي للاشتراكية على ضوء الدراسات التاريخية واستقراء التجارب الاشتراكية نفسها. ان الاشتراكية برزت للوجود تاريخيا كمناقض ينفي الوجود الرأسمالي ويتصاعد فوقه . ومن هنا فهي تبتدي أول خطواتها في وعي القوانين الرأسمالية وعيا حقيقيا علميا لتستخلص قانون الرأسمالية الهام ، قانون موتها الذي يسري مع حركتها ، ومن ثم فهي تأخذ على عاتقها حفر قبر الرأسمالية ودثرها نهائيا .

والاشتراكية كمرحلة مغايرة لما قبلها لها خصائص موحدة وموضوعية تشكل العمود الفقري للنظام الاجتماعي الجديد وهذه

الخصائص ليست علامات خيالية او افتراضية بل هي مقومات هامة تتعزز حولها كل العلاقات الاخرى . وهذه المقومات المفهومة التي تتحدد بها الاشتراكية لا تنقطع عن الحركة التطورية السابقة، فكما ان الرأسمالية تتقوم بقانون (الربح) أو (فائض القيمة) مثلا ، وكما ان الاقطاع يرتكز على (السخرة) و (الاتاوة) فكذلك الاشتراكية تتقوم على قوانينها الخاصة التي هي علة التسمية نفسها (اي التسمية الاشتراكية) . فالاشتراكية هي بالدرجة الاولى رفض للملكية الفردية لوسائل الانتاج ودعوة قطعية للملكية العامة للوسائل الانتاجية ، ولا يوجد خلاف في هذه النقطة ولكن يحتمل ان تكون المسألة الخلافية والثانوية في ان هذا التملك العام قد يتم دفعة واحدة أو تدريجيا . وهذا التملك العام لا يتم الا عن طريق القوى الاجتماعية ـ العمال والفلاحون وحلفاؤهما ـ صاحبة المصلحة الاولى في الاشتراكية والتي بتحررها من ربقة الاستغلال انما تحرر البشرية من ربقة العبودية باشكالها . والقوى الاجتماعية الكادحة في ممارستها دورها الذاتي الذي تضطلع به تختار اداتها السياسية الثورية لضمان تطوير وضعها الاقتصادي ـ بالبرمجة والتخطيط ـ ولاقامة مجتمع متحرر اشتراكي يعتمد الديمقراطية والمبادرة والخلق للتعبير عن حرية العمل الانساني الهادف في اطار من التساوي بين افراد المجتمع رجالا ونساء .

ان هذه الاشياء المذكورة ليست كل ما يمكن التحدث به عن النظام الاشتراكي ، ولكنها تحافظ على كونها الامور الاساسية هذه الامور غير المقصورة بل المستنتجة من خلاصة التجارب الواقعية والنظرية في هذا الميدان ، وأكدتها حركة التطور التاريخي والانتفاضات العلمية الكبيرة مكتسبة بحق صفة العلمية في كونها حافزا هائلا لانتقال الانسان من وضع التسيطر البشري ـ جماعة تسيطر على جماعة ـ الى وضع السيطرة لادارة الاشياء .

والاشتراكية العلمية بحد ذاتها لم تكن مجموعة نظريات

ومقولات معينة تجمدت في الكتب بل هي صورة التطور الحتمي للبشرية ، هذه الصورة التي رسمها الرواد الاشتراكيون العلميون الاوائل وأكدتها التجارب البشرية الكبرى في انتصار الاشتراكية العلمية . وتعاظم هذا الانتصار لحد يهدد الرأسمالية واحتكاراتها بالخطر الذي ينذر بالموت الحتمي لها .

وفي الحقل النظري لم تكن الاشتراكية العلمية وحيدة في الميدان فقد ظهرت تيارات اشتراكية متعددة. فهنالك (الاشتراكية الخيالية) المنبعثة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي كانت تمردا على الاوضاع البشرية غير العادلة ، ولكن هذا التمرد كان سلبيا لانه لم يتوصل الى فهم موضوعي لقوانين تطور المجتمع وحركة الاشياء . وتجد هذه الاشتراكية أصولها في افكار (سان سيمون) و(شارل فورييه) و(بوشيه) و(روبرت أوين) و(كابيه) و(لويس بلان) .. الخ . وعمليا كانت التجارب الجزئية والمحدودة لبعض هؤلاء الرواد وقتية وسرعان ما تهاوت امام قوة قانون الاشياء . ولعل تجربة (روبرت أوين) التي أقدم عليها في ولاية (انديانا) في امريكا بانشاء مجتمعات جديدة تحت اسم (النيوهارموني) عام ١٨٧٠ كانت واحدة من الدلائل على افلاس وفشل هذه التجارب الحلمية .

كما ظهرت حركات اشتراكية اصلاحية تعتقد امكانية التغيير عن طريق الحل السلمي او البرلماني ومن خلال اجهزة السلطة الرأسمالية وبواسطة المساومات المختلفة . وبمرور الزمن برزت اتجاهات اخرى عديدة مثل الاشتراكية الوفاقية لـ (جان جوريس) (١٨٥٩ ــ ١٩١٤) واشتراكية (ليون بلوم) الانسانية ، والاشتراكية السيكولوجية والتعليمية لـ (هنري دي مان) (١٨٦٦ ــ ١٩٥٢) والاشتراكية الشخصانية او اشتراكية الوفرة .. الخ .

اي اننا بدراسة بسيطة نستطيع ان ندرك كم من الاتجاهات الاشتراكية قد ظهرت طيلة قرنين ، ولكننا وبدراسة أبسط نستطيع ان نفهم كم ظل من هذه الاحصائية بالاتجاهات الاشتراكية

قائما وموجودا . ان الواقع البشري أوضح بما لا يدع مجالا للمحاجة اية اشتراكية تلك التي صمدت وتوسعت رقعة وجودها تطبيقيا وكيف اصبحت الاتجاهات الاخرى ـ اللاعلمية ـ مجرد تمنيات محدودة وأفكار مطروحة لم تنجح في ان تترجم نفسها الى وجود عملي ثابت .

وأمام هذه الحقيقة ، حقيقة انتصاب الاشتراكية العلمية لا كقوانين لاهوتية ثابتة وانما كاستيعاب تقدمي للحاجات البشرية بتكافؤ حر ، لم تعد هنالك اشتراكيات متعددة ، بل هناك اشتراكية واحدة لا تتسلح بغير العلم في ضمان ديمومتها . واذا برزت ثمة اتجاهات جديدة (اشتراكية كذا .. الخ) تفترض لنفسها حق الاكتشاف الجديد ووهم الريادة العبقرية في الاختراع الذي لا يستفيد من السوابق او اللواحق ، فهي ـ اي هذه الاتجاهات ـ مع كل وهمها تبقى غير عبقرية وغير جديدة لانها ايضا امتداد للسابقة التاريخية ، سابقة (الاشتراكيات الخيالية والاصلاحية .. الخ) . وبالتالي لن يكون مصيرها بأفضل من مصير تلك .

من كل هذا نستطيع ان نستنتج : (اولا) ـ انه ليست هناك (اشتراكية هندية او اشتراكية عربية .. الخ) والا فان كل اشتراكية من هذه الاشتراكيات (الكثيرة حتما لان كل اقلية او مجموعة قد تطمح لاشتراكية خاصة باسمها) مطالبة بتحديد قوانينها الجوهرية الخاصة جدا والمفردة التي لا شبيه لها . وأمر كهذا غير موجود .

(ثانيا): ولكن هذه الموضوعة الاولى لا تنفي الكيفية التي تتوصل بها امة معينة الى الاشتراكية . فالوصول الى الاشتراكية لا يتم بطريقة واحدة والا لكان ذلك مدعاة لكارثة كبرى ودليل ضيق أفق خطير . اذ من المحتم ان لكل بلد ظروفه الخاصة ومميزاته ، وهذه المميزات تشترط ان يختار وسائله الكفيلة بتحقيق الاشتراكية . ومهما تكن هذه الوسائل (سلمية او عنفية .. الخ) . فهي طبيعية ولا تخضع للتمذهب السفسطائي ما دامت اختيارا ضروريا تحتمه

وضعية البلد نفسها .

(ثالثا) : ان من اكثر الاعاقات خطرا ضد مسار الثورة العربية الاتجاه الذي يبتغي التوصل الى الاشتراكية باستنساخ تجارب اشتراكية عالمية معينة وفقا لنصوص ايديولوجية منقولة ، مع القفز على كل الصفات التي تسم المجتمع العربي وتميزه ، دون اي وعي لها وتفاعل معها . والمسار الثوري التقدمي الذي تتحرك فيه الجماهير العربية بقيادة طلائعها السياسية انما ينضج بالتلاحم بين النظرية والممارسة ، وبين التجارب الاشتراكية العديدة وبين الواقع العربي . ان النظرية الثورية لا تذوب ولا تتخلف بل تتخذ دورها كمرشد في العمل ، ولكنها ايضا لا تتعسف على الواقع بعدم الاحاطة به وفهمه ، بل انها تعمل ضمن هذا الفهم وضمن قدرة ذلك الواقع .

(رابعا): ان (الاشتراكية الوطنية او القومية او المحلية) فيما اذا قدر لها ان تتسع كوجود سياسي (وهي ليست اشتراكية حقيقية بالضرورة) انما تفجر بعدا شوفينيا . وتاريخيا اكدت التجارب ان (النازية) التي جرت على العالم مآسي فظيعة ما هي في أدعائها الا (الاشتراكية الوطنية) . وكذلك الفاشستية الايطالية كمنطق لـ (الاشتراكية القومية) وبالنسبة للمجاميع البشرية الطائفية ــ التي لم تتوصل الى اي مرتبة قومية كاليهود مثلا ــ فهي اعطت نموذجها الاشتراكي في (الصهيونية !) .

ما هي المستلزمات التي تنضج الطريق العربي الخاص للاشتراكية

ان الطريق العربي للاشتراكية ليس طريقا ممهدا . وهو ايضا يختلف عن السلوك الذي يقدم عليه بلد غير عربي في تحركه نحو الاشتراكية وذلك لكون العالم العربي يزخر بتناقضات عديدة هي حصيلة الحركة الاجتماعية والنضال المتفاوت ضد الاستعمار وبروز عدة أشكال سياسية . ولذا فان فهم هذه التناقضات

وظروف المجتمع العربي هو الذي يقدر الطريق العربي التطوري ، في حين يكون رسم طريق عربي كأسلوب ثابت محدد من اعلى او بتعيين منهجي دوغمائي هو اشتطاط ضار . ان اوضاع المجتمع العربي بكامل تناقضاتها واحتدامها هي وحدها وعن طريق الممارسة الثورية المتزاوجة مع النظر العلمي تمتلك تخطيط الوسائل التجربية الثورية .

ومن المستلزمات التي تخلق الاسلوب العربي المهيء للانتقال الاشتراكي ما ياي :

اولا ـ ان الوطن العربي هو وحدة قومية متكاملة وان التجزئة الكيانية والتفكك الذي عاث في جسد المجتمع العربي من صنع الاستعمار الكولونيالي . وان التجزئة السابقة لهذا الاستعمار هي التجزئة التي ترتبط بالانتاج البدائي والتي تفترض البعثرة الكبيرة المتعلقة بصغر وبدائية الانتاجية . وبدلا من ان يكون التطور التاريخي انضاجا للصيرورة القومية ـ على اساس ان نشوء الانتاج المتطور والمتسع يكفل الغاء البعثرة الطائفية والمحلية المتعددة ـ تدخل الاستعمار كقوة احتلال وسيطرة مفروضة من الخارج ، وعمق هذه التجزئة بشكل اكثر نظامية ، اي انه حوّل البعثرة والتمزق الى صورة جديدة من التجزؤ القطري او سواه.

ثانيا ـ أن الرجعية العربية في كل قطر امتصت دم وجودها من الاقطاع . ولهذا فهي رجعية اقطاعية مهما حاولت تطوير نفسها . وهذه الرجعية الاقطاعية الحاكمة في عدة اقطار لتوهم ـ وتصر على اكراه الجماهير والتاريخ في مشاركتها الوهم ـ ان (الارض) هي ارض اهلها الاوائل حيث يتم اختلاق رابطة بين أديم الارض ودم الجدود والآباء ومن ذلك ينبعث احساس مخيف في فرض استمرارية السيطرة الاقطاعية الحاكمة على البلد وكأنه (اقطاعتها) . ولهذا فان الرجعية المتجذرة اقطاعيا يهمها تثبيت التجزئة دون اي ميل للتوحد مع الرجعية الاقطاعية في قطر عربي آخر ، بل وحتى انها ـ اي الرجعية الحاكمة في قطر عربي معين ـ

تنقسم في منافسة ضارية (عائلية اصلا) حتى يفوز الاكثر قوة ودعما ، والخلافات في (المملكة العربية السعودية) خير دليل على ذلك فلو ان المنافسة لم تنته بسيطرة شيخ معين لتحولت السعودية الى مشايخ مبعثرة تكرس التجزئة (تجزئة الجزء العربي) عاكسة للتوازن العائلي . ان تدخل الاستعمار الكولونيالي هو الذي أوجد صيغة أخرى للتجزئة ، فالاقطاع ينشد تجزئة اكثر من التجزؤ القطري واكثر من تعدد الامارات والمشايخ فيما اذا ظل الامر بيده . ولكن الاستعمار فرض حلوله من الخارج ونفذها على ضوء اعتماده على مجموعة الرجعيين الاقطاعيين من ركائزه النافعة . والمقصود من ذلك الى ان هناك في الواقع العربي جذورا لردة ضد التجزئة القائمة بتجزئة اخرى اكثر بشاعة .

ثالثا ـ ان البورجوازية العربية خانت قضية الوحدة العربية. ولذلك فهي سياسيا واقتصاديا كانت تؤمن على التجزئة القائمة. وهي في تحالفها ـ المباشر او غير المباشر ـ مع الاستعمار كانت تفلسف الوحدة التي تعنيها ، اي الوحدة المحورية المكرسة للتجزء ايضا ، وذلك يتبين من المشاريع الاستعمارية (الهلال الخصيب، سوريا الكبرى ..)

رابعا ـ ان السمة العصرية لهذا العالم هي الاشتراكية . وان النضال العربي الاشتراكي هو توطيده لهذه السمة ، والكيان العربي ـ بوضعه المنفصل ـ لا يتهيأ له تحقيق الاشتراكية . لان القطر العربي الواحد لا تتوفر له القاعدة المادية العريضة للبناء الاشتراكي وذلك لانه لا تتوفر فيه الامكانات المادية التي تبنى منها الاشتراكية . بينما تهيء الوحدة العربية هذه الامكانات المادية وذلك لان ما ينقص قطرا عربيا من مواد خام أو ظروف اخرى انما يجد سده في قطر عربي آخر . فالقطر الذي ينقصه البترول مثلا لا يقع في مضايقة اقتصادية ما دام توفر البترول في اقطار شقيقة مستكملا لهذا النقص . فالوحدة العربية هي الجواب العملي ـ اضافة الى انها الجواب الطبيعي والحتمي ـ ضد العوائق

الاقتصادية التي تعرقل البناء الاشتراكي ، لان المجتمع العربي هو مجتمع كبير متمكن على الاكتفاء الذاتي ـ بقدر ما ـ يمتلك من ثروات كثيرة (بترول ، قطن ، فوسفات ، معادن عديدة) وقابليات بشرية ضخمة وأرض واسعة .

خامسا ـ ان المجتمع العربي في بعض اقطاره ذات النظم التقدمية استطاع ان يبتدىء بانشاء اساسات اولى كمدخل للاشتراكية ، وهو يمتلك امكانية تطوير تلك الاساسات وانجاز الشروط المادية للتأسيس الاشتراكي، على اعتبار انهذه الشروط المادية هي القوة الحتمية التي يتطور منها النظام . ولكن الظاهرة العربية الخطيرة هي ان مجموع القوى الفوقية (فكرية ، اخلاقية، عادات .. الخ) ـ والتي يشترط فيها تبعيتها للاساس المادي ـ مسخت مسخا رجعيا واسعا ومنذ مراحل زمنية قديمة الى درجة انها لا تمنح نفسها لريح التغيير الثوري بالسهولة المتصورة . ان النضال الاشتراكي العربي قادر على تغيير الاسس المادية وتشريكها بسهولة اكثر من قدرته على خلق بناء فوقي اشتراكي منسجم . ان قوة العادات والافكار المتوارثة كبيرة جداً الى الحد الذي نجد فيه (التقدمي العربي) في اغلب الاحيان يحمل ازدواجية غريبة ، اي انه مع كل تقدميته ـ هذه التقدمية التي لم يكن الحفاظ عليها هينا بل متأكدا من خلال ملاحقات ومضايقات معادية شديدة ـ لا يزال يحمل الطابع الموروث القديم بصورة او بأخرى . ومن هذا الفهم تتصاعد مهمة التحرير الثقافي للانسان العربي بالحاحمتزايد حتى تقل الهوة بين (البناء التحتي الاشتراكي) المحتمل تجوهره وبين البناء الفوقي اللاحق مبدئيا والعائق الخطير واقعيا .

سادسا ـ ان الاجهزة الوظيفية في الاقطار العربية علىالاغلب اجهزة تقليدية ضامرة وحتى في الاقطار التقدمية منها يظهر جليا ان التغيير في الجهاز الوظيفي لم يكن جذريا اي ان الثورة لم تدخل هذا الجهاز الا بشكل محدود وتجريبي وعلى مراحل بطيئة. لذلك فأي احتمال بقيام ثورة اشتراكية مع بقاء مثل هذه الاجهزة

الادارية التقليدية هو احتمال غير مبني على اي حقائق معقولة .

سابعا ـ ان طبيعة المجتمع العربي الجغرافية ، وكون المنطقة العربية تستقطب العديد من الخصائص القارية الآسيوية ـ الافريقية ، يعطى للانتقال العربي للاشتراكية ميزة خاصة تصلح ان تكون تجربة ذات بعد حاسم في قضايا العالم الثالث وانتفاضاته .

تطور مفهوم الوحدة الى المضمون الاشتراكي

ان قضية الوحدة العربية من اعرق القضايا التي تهم المواطن العربي . وقد تناول موضوعها العديد من المفكرين والكتاب على اعتبار انها ليست قضية عادية بل هي القضية التي تفرض وجودها في المدى القصير والمدى الطويل .

وبخصوص الوحدة لا مناص من ابداء الرأي اسهاما في معالجة الموضوع معالجة حوارية غير مقتصرة على اطراف معينة من حيث انها ـ اي الوحدة ـ ليست قضية طرف او عدة اطراف بل هي قضية الجماهير العربية كلها . ومن هذا المنطلق ينبغي التركيز على عدة ملاحظات ووجهات نظر لا تعد بالاساس جديدة بل هي مطروقة بشكل او بآخر في عدة مجالات ولذا فهي اقرب الى كونها استخلاصية ، ومع ذلك فهي لا تحظى باتفاق سهل ان لم تكن مدعاة لعدة اختلافات .

اولا ـ ان الوحدة بصورة عامة وبشكل مجرد هي عمل تقدمي حتى ولو كانت بقيادة البرجوازية ـ ابان نشأة البرجوازية المتعاظمة ـ وذلك الرأي ليس مرغوبا في بحثه لكون البشرية اجتازت الآن مراحل القيادات البورجوازية في مواقع عديدة من العالم ، ولكنه له تفسيره التاريخي في القرن التاسع عشر مثلا . ويتضح لنا مصداق التفسير من قول (ماركس) حول تأييد الوحدة الالمانية : (ان بسمارك يقوم بجزء من عملنا) ـ وهذا ما حاول

(باكونين) وبعض (البرودونيين) الاستفادة منه لاتهام ماركس كعميل لبسمارك - وحينذاك لم تكن الوحدة تحت الاشراف البورجوازي مجرد مركزة لقوى البورجوازية المتحدة بل هي ايضا من الطرف الآخر تجميع كبير لصفوف الكادحين وكل المضطهدين .

ثانيا - ان الملاحظة الاولى هي واقع تاريخي سابق لا يصح تعميمه نظريا على واقع جديد مغاير وعصري ، لان البورجوازية فارسة الميدان في القرن التاسعءشر في حين أن القوى الجماهيرية الكادحة هي فارسة الميدان في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين - قرون ميلاد الانسان الاشتراكي - ومن ذلك نستنبط عدم جواز فرض الحوادث والوقائع القائمة سابقا والمفسرة علميا كخبرة وكإيديولوجيا على هذا العصر .

ثالثا - ان الوحدة العربية هي ضرورة ذاتية يحتمها قانون الوجود العربي نفسه . فالكيان العربي هو كيان قومي يمتلك اساسه منذ ازمان موغلة في القدم . وان وحدة اللغة والارض والتكوين النفسي المشترك والتاريخ الواحد والتكوين الاقتصادي الموحد . كلها عوامل ابرزت القومية العربية كوجه حقيقي للأمة العربية . ووحدة الامة العربية ليست وحدة اقطار غريبة بل هي عودة الى اصل الاشياء ، اي التقاء العناصر المعزولة قسرا . ولهذا فهي ضرورة حتمية تتحرك في الوجود الذاتي للأمة - المجزأة - .

رابعا - ان الوحدة العربية وكما قلنا في الملاحظة الثالثة هي ضرورة ذاتية من صلب طبيعة الامة وتاريخها . ولكنها اضافة الى ذلك هي مطلب عصري وصيرورة عالمية. اي انها ضرورة موضوعية تفرضها طبيعة الوضع العالمي وقوى الامبريالية الضارية . فالتجزئة هي في الواقع منطق الاستخذاء لان الامبرياليين تسهل عليهم اناخة الاجزاء المشتتة . ولكن التوحد هو الجواب الحاسم ضد التسلط الاستعماري . ان العالم كما هو واضح يميل الى تكوين الاتحادات الكبرى ، وأمامنا صور عديدة ونماذج مختلفة

الادارية التقليدية هو احتمال غير مبني على اي حقائق معقولة .

سابعا ــ ان طبيعة المجتمع العربي الجغرافية ، وكون المنطقة العربية تستقطب العديد من الخصائص القارية الآسيوية ــ الافريقية ، يعطى للانتقال العربي للاشتراكية ميزة خاصة تصلح ان تكون تجربة ذات بعد حاسم في قضايا العالم الثالث وانتفاضاته .

تطور مفهوم الوحدة الى المضمون الاشتراكي

ان قضية الوحدة العربية من اعرق القضايا التي تهم المواطن العربي . وقد تناول موضوعها العديد من المفكرين والكتاب على اعتبار انها ليست قضية عادية بل هي القضية التي تفرض وجودها في المدى القصير والمدى الطويل .

وبخصوص الوحدة لا مناص من ابداء الرأي اسهاما في معالجة الموضوع معالجة حوارية غير مقتصرة على اطراف معينة من حيث انها ــ اي الوحدة ــ ليست قضية طرف او عدة اطراف بل هي قضية الجماهير العربية كلها . ومن هذا المنطلق ينبغي التركيز على عدة ملاحظات ووجهات نظر لا تعد بالاساس جديدة بل هي مطروقة بشكل او بآخر في عدة مجالات ولذا فهي اقرب الى كونها استخلاصية ، ومع ذلك فهي لا تحظى باتفاق سهل ان لم تكن مدعاة لعدة اختلافات .

اولا ــ ان الوحدة بصورة عامة وبشكل مجرد هي عمل تقدمي حتى ولو كانت بقيادة البرجوازية ــ ابان نشأة البرجوازية المتعاظمة ــ وذلك الرأي ليس مرغوبا في بحثه لكون البشرية اجتازت الآن مراحل القيادات البورجوازية في مواقع عديدة من العالم ، ولكنه له تفسيره التاريخي في القرن التاسع عشر مثلا . ويتضح لنا مصداق التفسير من قول (ماركس) حول تأييد الوحدة الالمانية : (ان بسمارك يقوم بجزء من عملنا) ــ وهذا ما حاول

(باكونين) وبعض (البرودونيين) الاستفادة منه لاتهام ماركس كعميل لبسمارك ـ وحينذاك لم تكن الوحدة تحت الاشراف البورجوازي مجرد مركزة لقوى البورجوازية المتحدة بل هي ايضا من الطرف الآخر تجميع كبير لصفوف الكادحين وكل المضطهدين .

ثانيا ـ ان الملاحظة الاولى هي واقع تاريخي سابق لا يصح تعميمه نظريا على واقع جديد مغاير وعصري ، لان البورجوازية فارسة الميدان في القرن التاسععشر في حين أن القوىالجماهيرية الكادحة هي فارسة الميدان في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين ـ قرون ميلاد الانسان الاشتراكي ـ ومن ذلك نستنبط عدم جواز فرض الحوادث والوقائع القائمة سابقا والمفسرة علميا كخبرة وكإيديولوجيا على هذا العصر .

ثالثا ـ ان الوحدة العربية هي ضرورة ذاتية يحتمها قانون الوجود العربي نفسه . فالكيان العربي هو كيان قومي يمتلك اساسه منذ ازمان موغلة في القدم . وان وحدة اللغة والارض والتكوين النفسي المشترك والتاريخ الواحد والتكوين الاقتصادي الموحد . كلها عوامل ابرزت القومية العربية كوجه حقيقي للأمة العربية . ووحدة الامة العربية ليست وحدة اقطار غريبة بل هي عودة الى اصل الاشياء ، اي التقاء العناصر المعزولة قسرا . ولهذا هي ضرورة حتمية تتحرك في الوجود الذاتي للأمة ـ المجزأة ـ .

رابعا ـ ان الوحدة العربية وكما قلنا في الملاحظة الثالثة هي ضرورة ذاتية من صلب طبيعة الامة وتاريخها . ولكنها اضافة الى ذلك هي مطلب عصري وصيرورة عالمية. اي انها ضرورة موضوعية تفرضها طبيعة الوضع العالمي وقوى الامبريالية الضارية . فالتجزئة هي في الواقع منطق الاستخذاء لان الامبرياليين تسهل عليهم اناخة الاجزاء المشتتة . ولكن التوحد هو الجواب الحاسم ضد التسلط الاستعماري . ان العالم كما هو واضح يميل الى تكوين الاتحادات الكبرى ، وأمامنا صور عديدة ونماذج مختلفة

تعكس ذلك الميل ، (السوق الاوربية المشتركـــة ، الاتحادات الاحتكارية ، الاتحادات ومؤتمرات التضامن الثورية ، وكلها تأتي وراء الاتحادات المنظمة : اتحاد الجمهوريات السوفييتية ، اتحاد الولايات الامريكية .. الخ) .

خامسا ـ ان الوحدة العربية تطورت منذ الاربعينيات نافضة عنها كل الشعارات المطالبة بالوحدة دون اي محتوى . فالوحدة على اساس الحكم المركزي الرجعي لفظتها الجماهير كشعار . ولذا فقد اغتنت الوحدة بمضمون وطني معاد للاستعمار عداء صريحا وكامــلا .

سادسا ـ ان الوحدة على هذا الاساس الوطني ظلت ايضا مجرد مفاهيم وشعارات لم تتطور الى مستوى الحقيقة الواقعية ، لان (الوطنية) نفسها لم تعد كافية كسلاح تحرري امام الالاعيب الاستعمارية والاغراءات العديدة . فارتبطت الوحدة بالثـــورة الاجتماعية أي ان الثورة الاجتماعية لصيقـــــة كليا بالوحدة . والوحدة ايضا لصيقة كليا بالثورة الاجتماعية وبذلك تطور مضمون الوحدة بتطوير (الوطنية) الى معناها الثوري الاعمق .

ولذا فالشعار الوحدوي المرفوع من قبل الشباب العرب في نوادي استانبول وباريس ودمشق وبيروت .. الخ ، ايـــام السيطرة العثمانية ، يختلف كثيرا ، في المضمون ، عن الشعارات الوحدوية المرفوعة في الاربعينيات .

والشعارات الوحدوية في الاربعينيات ما قبـــل عام ١٩٤٨ تختلف ايضا عن الشعارات الوحدوية ما بعد عام ١٩٤٨ . اي ان الوحدة كشعار ترتبط ارتباطا كاملا بالتحرك الاجتماعي والسياسي العربي ، وهي تغتني باستمرار فيخضم التصاعد المتطور للحركات السياسية والاجتماعية .

سابعا ـ ان صيغة الوحدة ما بعد عام ١٩٤٨ لم تجد بعدها كما وجدته فيما بعد ، اي في الخمسينيات . وذلك تطور الـى حالة جديدة اكثر وضوحا وغنى بتقرير الاداة الاجتماعية المخلصة.

فلم يكن الحديث عن مجردات عديدة كـ (وحدة الامة ، وكل الناس، والشعب الكامل .. الخ) ، بل اخذ الحديث في تناول الطبقات الاجتماعية وتخصيص ادوارها في صعيد الثورة الاجتماعية . وانبثقت وحدة عام ١٩٥٨ كتجربة رائدة في المنطقة العربية وكنواة اولى كان مقدرا لها تحقيق تكثيف وحدوي اوسع . وكذلك برز الى الوجود ميثاق (١٧ نيسان) حيث تأكدت الاهتمامات بمنح الوحدة محتوى خصبا هو الاشتراكية . فلم يعد هناك حديث عن حد ادنى في المجال الوطني بل دافعت القيادات السياسية التقدمية عن أهمية الاشتراكية كمضمون ترتقيبه الوحدة العربية، ومن الممكن ان يتحدث شخص عن جواز حصول وحدة بدون اشتراكية ، ولكن حديثه هنا لا يخرج عن نطاق النقاش النظري الذي تجاوزه الواقع العربي الى حد بعيد ، وعمليا لم نشاهد في المراحل السابقة حصول هذه الوحدة وبهذا الطراز مع تكون كامل الدوافع الوطنية المقصودة .

ثامنا ــ ان احباط تجربة الوحدة المتمثلة في (الجمهورية العربية المتحدة) دفعت الثوريين العرب الى نقد التجربة نقدا كاملا ومن عدة جوانب . فالمؤامرة الانفصالية لم يقدر لها النجاح بهذه السرعة لو لم تكن هنالك بعض الاخطاء . وبالانتباه الى الادانة النقدية التي قام بها الرئيس(جمال عبد الناصر)ازاء الجهاز الاداري ــبعد نكسة حزيران ــ تفهم عدم كفاءة هذا الجهاز للمهام الاشتراكية وبقاء اقسام عديدة منه منخرطة في بيروقراطية ادارية وروح بورجوازية ، هذا في عام ١٩٦٧ الذي يعتبر اكثر تطورا بما لا يقاس عن عام ١٩٥٨ وما بعدها . اذن كيف كانت وضعية الجهاز الاداري المناط بتطبيق الاشتراكية ابان الوحدة .

تاسعا ــ برزت مساهمات ثورية متطورة بعد المؤامرة الانفصالية مستوحاة من الاحاطة النقدية بواقع تلك الفترة . ولعب (حزب البعث العربي الاشتراكي) مع بعض القوى القومية التقدمية دورا كبيرا في وعي المحتوى الاساسي للوحدة مع اطارها

الديناميكي . وظهرت بلورة جيدة للمضامين الوحدوية الاشتراكية على الصعيد الواقعي والممارسة العملية لا على الصعيد الفكري المجرد والارادات العليا . وتأكد بوثوق اكثر ان الجماهير العربية هي القوى التي تضمن بقاء الوحدة وتحرسه. وان الوحدة السطحية او الفوقية ليست وحدة بالمعنى الحقيقي وهي ان تنجح في حالات تاريخية فهذا لا يعني قدرتها على الاستمرار. ولذلك تحدثت الوثائق السياسية والبيانات التي اصدرتها القوى التقدمية (حزب البعث الاشتراكي، القوميون التقدميون ، الديمقراطيون ..) عن ان دولة الوحدة المنتظرة هي دولة الجماهير الكادحة في بناء نظامها الاشتراكي الديمقراطي .

عاشرا ـ ان الصيغة المدروسة للوحدة في ما بعد نكسة ٥ حزيران اختلفت كثيرا جدا عن الصيغ السابقة . واصبح الاصرار على الصيغ السابقة والتجمد النهائي اللانقدي على تجارب ايجابية سابقة هو من باب عدم الوعي بالحقائق التاريخية . لقد ظهرت لغة جديدة ـ والسياسة هي لغة وفن الممكنات التجديدية ـ وهذه اللغة تنتقد الصيغ السابقة ـ مع تقدميتها ـ في محاولتها لاستكمال صيغة ممكنة اكثر وعيا واكثر ثورية . ومن هذه اللغة انطلق شعار ادانة قيادة البورجوازية الصغيرة ـ التقدمية طبعا ـ لانها اظهرت عدم ارتفاعها الى مستوى المجابهة ضد العدوان الاسرائيلي .

وعملية استلام حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في العراق واقدامه على خطوات ثورية جدية لا تقبل المساومة في مجال دعم الثورة الفلسطينية وكذلك ، حلول جو جديد من الديمقراطية لانعاش الحوار والتحالف بين فصائل اليسار والقوى التقدمية .. الخ . كل ذلك هو تعميق ثوري لمعنى الوحدة وضرورتها ودور الجماهير وطلائعها الثورية الحقيقية في قيادة النضال الوحدوي . وهنالك نقطة هامة يجب التعرض لها . وهذه النقطة تدور حول طبيعة المواجهة الحالية بين الشعب العربي

واسرائيل . اذ من المعروف ان هنالك قوى اجتماعيةغير اشتراكية بل وحتى غير ديمقراطية تشترك مع القوى الثورية والتقدمية في عدائها لاسرائيل . وهذه القوى سيكون تركها او عدم الاهتمام باقامة علاقات نامية معها دلالة تأخرية كبيرة . ان الضرورة الحالية التي يفجرها الوضع الآني تستوجب عدم اهمال اية محاولة تحالفية مع كل أولئك الذين يقفون في خط العداء الصريح والمكشوف مع اسرائيل . على ان هذه المحاولة التحالفية هي محاولة مشروطة لا تفقد فيها القوى التقدمية مركزها الحقيقي وفكرها الثوري . وان نشوء اتحادات معينة بين قطر عربي وآخر على اساس عسكري مثلا — حسبما تتطلب الظروف اللاهبة مع اسرائيل — من الممكن ان لا تكون مشروطة بمسائل ايديولوجية ما دام يتوفر فيها التوحيد القتالي ضد الصهاينة والامبرياليين .

الطريق العربي للاشتراكية
ما هي سماته الواقعية المميزة ؟

ان الطلائع السياسية الثورية في العالم العربي لم تتجمد في حدود معطياتها الايدلوجية الاولى .. بل هي تطورت على ضوء الرؤية الجديدة التي اثارتها التغيرات العالمية الكبرى وتزايد الخبر الثورية . ولذلك فمفهوم «الاشتراكية العربية» اصبح مفهوما يعكس مرحلة منقرضة من مراحل الوعي السياسي القومي . واذا كانت مبررات هذا المفهوم مطروحة سابقا فان انتقال المجتمع العربي الى حالة جديدة قد استوجب التوصل الى وعي علمي اشتراكي .

وقد اشار حزب البعث العربي الاشتراكي الى هذه الحقيقة بجرأة مهمة في تشرين الاول ١٩٦٣ خلال انعقاد مؤتمره القومي السادس بقوله : «الا ان التأكيد على الصفة القومية للاشتراكية دون توضيح الاسس النظرية لهذه الاشتراكية قد يجر الى نوع من العصبية القومية السلبية تجاه الفكر الاشتراكي العالمي ، وبدلا من ان يكون هذا التأكيد نقطة انطلاق بمجابهة علمية واعية

للشعوبية ، بقي مجرد رفض سلبي ، ولم يمتلىء بمضمون نظري، فالخصائص التي كانت تسبغ على اشتراكية الحزب والتي سميت ب (العربية) بقيت مجرد كلمة خالية من مضمون علمي ، ففصلت الاشتراكية في مرحلة من مراحل نضال الحزب عن لحمتها الاجتماعية والطبقية» ثم توصل مؤتمر الحزب الى وجوب (الخروج بدراسات نظرية توضح الطريق العربي الى الاشتراكية ، عن طريق تحليل التكوين الاقتصادي والطبقي) ـ المنطلقات النظرية ـ .

كما ان (الميثاق) الذي قدمه الرئيس (جمال عبد الناصر) الى «المؤتمر الوطني للقوى الشعبية» قد أوضح : (ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم . وان اي منهاج آخر لا يستطيع بالقطع ان يحقق التقدم المنشود) . من هذا يتضح لنا ان الوعي الاشتراكي قد تبلور الى درجة من النضج والوضوح متخليا عن الغيبية والعاطفية والاجتهاد الطوبائي، مما دعا الى تعميق المفاهيم العلمية لاختيار المسيرة العربية الى الاشتراكية .

ومن البديهي ان الاختيار العربي للاسلوب والوسائل في انجاز الاشتراكية انما يؤكد الملامح الخاصة لهذا الطريق الثوري، طريق البناء التقدمي الاشتراكي . وهذه الملامح بحد ذاتها ليست مجرد صفات ثانوية لا تعني شيئا بل انه اضافات خصبة تمنحها التجربة العربية لاغناء الفكر الاشتراكي العالمي . فكما ان تجربة السوفييت كانت رائدة في الميدان التطبيقي للاشتراكية ، كذلك كانت تجربة الصين ودول اوربا الشرقية والعديد من اقطار العالم الاشتراكي ، تعطي بعدا جديدا للتطبيق الاشتراكي . فالتطبيق الاشتراكي اذن لا يتكلس على خطوط محدودة وقوالب ثابتة بل انه يتغير حسب المقتضيات التي تتطلبها طبيعة كل بلد . وقد كتب لينين بهذا الخصوص : «ان جميع الشعوب ستصل الى الاشتراكية . . ذلك امر محتم ، لكنها لن تفعل ذلك بنفس الطريقة تماما ، بل ان كلا منها سيساهم بشيء ما من عنده ، بشكل ما من

الديمقراطية ، بنوع ما من دكتاتورية البروليتاريا ، بمعدل مختلف من ألتحولات الاشتراكية فيالوجهات المختلفة للحياةالاجتماعية» .

والواقع العربي يساهم هنا حسب امكاناته الثورية وبالقدر الذي تستفيد منه ظروفه في تحقق تطورها الجديد وهذه المساهمة الخلاقة التي تعطيها التجربة العربية تتجاوز الصيغ الشكلية والتحديدات النظرية المسبقة . ولذلك نحاول رصد بعض سمات التطور العربي نحو الاشتراكية بغية التوصل الى ربط ذلك بانسجام حيوي مع التجارب الاشتراكية في العالم .

دكتاتورية البروليتاريا والطريق العربي نحو الاشتراكية :

ان دكتاتورية البروليتاريا تعني وبالضبط تحطيم الدولة البورجوازية واقامة حكم الطبقة البروليتارية كوسيلة لانشاء المجتمع الاشتراكي . وهذه الدكتاتورية برزت كمفهوم تحدث عنه ماركس وانجلز باهتمام قبل ان يأخذ وجوده العملي . والاهتمام في تعميق معنى دكتاتورية البروليتاريا جاء بعد دراسة واعية ذكية لطبيعة (الدولة) في العالم . فالفكر البورجوازي حاول ان يضفي حول (الدولة) معنى تعاهديا او قائما على اساس(تعاقدي !) انساني مطلق ، ولكن الفكر الاشتراكي العلمي قد انار امام الاذهان حقيقة الدولة ، وكيفية نشوئها ، واحتمالات تغيرها وانتهائها .

ان (فردريك انجلز) في كتابه (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) قد قدم التحليل العلمي التالي : «الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه . والدولة ليست كذلك «واقع الفكرة الاخلاقية» ، «صورة وواقع العقل» كما يدعي هيغل . الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره ، الدولة هي افصاح عن واقع ان هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله ، عن واقع ان هذا المجتمع قد انقسم الى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها . ولكيلا تقوم هذه

المتضادات ، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصاديـة المتنافرة ، بالتهام بعضها بعضا والمجتمع في نضال عقيم ، لهذا اقتضى الامر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع ، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود «النظام» . ان هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها ، مع ذلك ، فوقه وتنفصل عنه اكثر فاكثر هـــي الدولة » .

والذي يظهر بجلاء من هذا التحليل ان (الدولة) هي ذات صفة طبقية . وقد تكون اداة رسمية بيد طبقة واحدة او مجموعـــة طبقات متفقة في (المصلحة) مع تعارضات خفيفـــة تحتمها نفس المصلحة الذاتية .

ولما كان التطور التاريخي نتيجة للصراعات الطبقيةالتي تمتلىء بها المجتمعات في العالم ، فمعنى ذلك ان الصراع حول السلطة وقيادة الدولة هو في الواقع تعبير عن الصراعات الطبقيةالمحتدمة. وبذلك لا يكون اي معنى لثورة بروليتارية لا تكترث لاستـــلام السلطة . بل ان مثل هذا الموقف ـ في علوم الاكتراث ـ هو غباء سياسي يقود الى فرض العدو الرأسمالي كل شروطه القاسية على الطبقة العاملة التي تنزلق في متاهات الخنوع .

ونستطيع ان نرصد هنا نقطتين هامتين في التفكير الماركسي: (الاولى) نقطة طبقية الدولة ، من حيث ان ماهية الدولة مستوحاة من طبيعة الطبقات المسيطرة . و(الثانية) نقطة العنف الثوري وهو العنف المفروض ضد العنف البورجوازي . فلو لم يكن العنـــف البورجوازي قائما لما كانت ضرورة هناك للعنف المضاد والثوري . وعبر هاتين النقطتين الحساستين كان من الضروري بالنسبـــة لماركس وأنجلز متابعة كل الحركات الثورية في العالم ولاسيما في (اوروبا) وذلك للتوصل الى تحديد مفهوم(المفاهيم الماركسية). وهذا يوضح ان المفهومات الماركسية لا تكتسب الصيغة اللاهوتية بل هي محددة بشروط الواقع المتغير . لذلك كانت المفاهيم عند (ماركس) و(انجلز) جدلية تتحرك بحرية واقعية تمتلك الاستعداد للتغـــير

والتبدل فيما اذا كانت الظروف الواقعية تقتضي ذلك . ومتابعة (ماركس) للحركة الثورية الهائلة التي اسفرت عن (كومونة باريس) جعلته يحدد قبل ٤٦ عاما مفهومه عن دكتاتورية البروليتاريا . لانه في لثاني عشر من نيسان سنة ١٨٧١ ـ ايام الكومونة ـ كتب الى (كوغلمان) . «... اذا ما تصفحت الفصل الاخير من كتابي « ١٨ برومير» ترى اني اعلنت ان المحاولة التالية للثورة الفرنسية يجب ان تكون لا تسليم الآلة البيروقراطية العسكريه من يد الى اخرى كما كان يحدث حتى الآن ، بل «تحطيمها» ، وهـذا هو الشرط الاولي لكل ثورة شعبية حقا في القارة . وهذا هو ما يحاوله رفاقنا الباريسيون الابطال» .

وعندما حلت ثورة اكتوبر ١٩١٧ بقيادة البلاشفة فقد كانت صيغة الحكم هي (دكتاتورية البروليتاريا) حيث تم تحطيم ماكينة الدولة القديمة لاحلال ماكينة ثورية جديدة هي أداة التنفيذ السياسي للبروليتاريا . والبروليتاريا عندما تستعمل دكتاتوريتها هذه فانما لا تقدم (دكتاتورية) ذات معنى مطلق . ان دكتاتورية البروليتاريا هي دكتاتورية ضد القوى الطبقية (البرجوازية ، الاقطاعية) وأجهزتها الوظيفية، ولكنها من الجانب الآخر ديمقراطية العمال والفلاحين الثوريين .

اذن فالدكتاتورية البروليتارية ليست هدفا بحد ذاتها . انها وسيلة فقط . وسيلة من اجل محو الطبقات وخلق المجتمع الانساني . وما دامت الطبقات موجودة تظل الدكتاتورية البروليتارية موجودة . ولينين اشار حول ذلك «فالطبقات ما تزال وستبقى باقية في عهد دكتاتورية البروليتاريا . وعندما تزول الطبقات تصبح الدكتاتورية عديمة الجدوى . ولكن الطبقات لن تزول بدون دكتاتورية البروليتاريا» .

من هذا المنطلق السياسي العملي تبدت الدكتاتورية البروليتارية كوسيلة لتثبيت دعائم مجتمع اشتراكي . هذه هي التجربة السوفييتية . لكن هل حدث في الصين كهذا النمط من التجربة

الثورية ؟ اي هل ان الصين اشترط حزبها الثوري عليها ان تسير مقلدة للتجربة السوفيتية بكل ميكانيكية ودونما وعي للفروق القومية والاجتماعية ؟

في الواقع ان التجربة الصينية اختطت طريقها الخاص والصائب ، فأقامت عن طريق التحالف بين حزب العمال والفلاحين وبين القوى الوطنية الاخرى حكم الديمقراطية الجديدة ، ديمقراطية الشعب الدكتاتورية . حيث مارس العمال والفلاحون والفصائل الثورية تحالفا سياسيا متينا بقيادة الحزب الشيوعي الصيني .

وبذلك يبدو ان ثمة فارقا في استلام السلطة . فعلى اثر ثورة اكتوبر ١٩١٧ انبثقت سلطة الحزب الواحد ، في حين انبثقت في الصين سلطة التحالف الثوري الديمقراطي بين مجموعة قوى سياسية واجتماعية تقدمية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني وكلا الامرين هما بمضمونهما تجربتان خلاقتان قدمتا للعالم اروع الملاحم النضالية العملية التي فتحت للبشرية دروبا جديدة وآفاقا جديدة.

والسؤال الآن : هل ان الانتقال العربي للاشتراكية يتم بواسطة أسلوب محدد هو دكتاتورية البروليتاريا ؟ هنا لا بد من القول لا .. فالبروليتاريا العربية ليست مشابهة للطراز الاوروبي بل هي ضعيفة الوعي وقليلة العدد نسبيا . وقد تولدت في الارضية العربية حركات ثورية تقدمية استقطبت مجموعة القوى السياسية السائرة في النهج التقدمي وشملت العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والعسكريين الثوريين والبورجوازية الصغيرة وحتى قطاعات صغيرة من البورجوازية الوطنية المتقدمة .. اي ان هذه الارضية لم يتعرق فيها تنظيم بروليتاري متنام ومتمكن على تفجير حركة ثورية مشابهة لثورة اوكتوبر السوفيتية . وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية في اطار من التكوينات البدائية او المتخلفة وقفت حائلا موضوعيا منع نشوء حركة بروليتارية متجانسة .

وبصورة واضحة نستطيع القول بأن مرحلة المجتمع العربي في أوليات القرن العشرين ولفترة زمنية اخرى كانت تهيء للبورجوازية مجال التحرك والنشاط اكثر من اي قوة اجتماعية اخرى . وبعد ان سقطت البورجوازية العربية في وحل خيانتها للشعب العربي وآماله العادلة ارتفعت البورجوازية الصغيرة لتغزو الميدان السياسي والايدلوجي بذهنيتها ، وبعسر شديد ظهرت تيارات ثورية اشتراكية وعت تماما قابلية الوضع العربي ولعبة الاهواء السياسية واسباب الانتكاسات المؤلمة فأشادت لنفسها بناءها الجديد الرافض لكل السياسات الرجعية والمذبذبة والاصلاحية بهدي النظرية الثورية ومعتمدة الاشتراكية العلمية دون سواها من الاشتراكيات الاخرى والتي لا تملك غير الاسم .

فالنظم التقدمية في العالم العربي اليوم ترسم انتقالا جديدا للاشتراكية العلمية حسب طبيعة الظروف التي تعيشها. وتمارس العمل السياسي مجموعة قوى اجتماعية ثورية متحالفة يشدها عداؤها للامبريالية والصهيونية والاقطاع والبورجوازية الكبيرة والرجعية ، أي ان دكتاتورية البروليتاريا لم تكن شرطا للانتقال الى الاشتراكية في الاقطار العربية التقدمية . وتجربة كتلك سوف تكون في المدى النضالي تجربة تلهم شعوب العالم الثالث في وعيها حقها بالاختيار الثوري الضامن لبناء الاشتراكية فيها .

ثورة عربية على دفعة واحدة ام تطور ثوري ؟

ان الثورة العربية هي سلسلة متصلة من الحركات الثورية. اي انها لم تتفجر دفعة واحدة وكلا واحدا . بل هي ابتدأت في ممارسات ثورية محدودة ثم اتسعت وتنامت في مجالات اوسع. وارتكازات الثورة العربية انما تكون في قطر عربي او آخر يخضع للتغير الثوري ثم يتجاوزه ذلك التغير الى اقطار عربية اخرى . فالثورة المصرية (عام ١٩٥٢) كانت قطرية ولكنها ذات بعد عربي .

ومن القطر العربي المصري امتدت الحركات التحررية العربية الى اقطار اخرى ، العراق وسوريا والجزائر واليمن .. الخ . ومعنى ذلك انه لم تحدث ثورة عربية كاملة الاشتعال على عموم الارض العربية ، بل ان الثورة تجسدت في مواضع عربية لتزداد فترة بعد اخرى .

هذا بشكل عمومي ، اما بالشكل الخصوصي فان الحركة الثورية ـ اي حركة ثورية ـ في القطر العربي ـ اي قطر عربي متحرر ـ لم تنبثق كاملة ايضا . اي انها لم تتواجد بعد تشخيص ثوري واع وعلى يد طليعة ثورية متكاملة العدة . فالحكم الوطني في مصر ابتدأ وطنيا غير ميال للعنف بعد طرد الملك فاروق . ثم تطور برفع (المبادىء الستة) ثم نظم أداة سياسية يقال لها «الاتحاد القومي» ، ثم تم رفض هذا الاتحاد الهزيل وتم تشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) وصدرت قرارات التأميم المعروفة ، ثم حدثت انتكاسة الجبهة المصرية في ٥ حزيران ، وتولدت رؤية شعبية جديدة تريد مسح الوضع بأكمله لتقديم حلول ترفض السطحية والبيروقراطية وتؤكد الدور الحقيقي للجماهير .

ولنأت الآن الى الحكم الجمهوري في العراق والذي قام بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، هل ان هذا الحكم ابتدأ وفقا لمنطلقات ثورية واضحة ؟ وهل كان يعتمد على اداة اجتماعية ثورية منظمة؟ طبعا لا ..

ومنذ ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ١٧ تموز ١٩٦٨ حيث تبلورت النظرية الثورية والاداة الاجتماعية الثورية عانى العراق من المتاعب والتضحيات والتصادمات الاهلية حتى استطاع ان يتطور الى مرحلته المعاصرة (ما بعد ١٧ تموز) ؟ ونفس ذلك الشيء يتكرر في اقطار عربية اخرى .

المبادىء والشعارات تبدو واحدة او متقاربة ، ولكن كم قيادة سياسية تغيرت ؟ وكم وجها برز في ميدان الزعامة ثم اختفى ؟..

ترى ماذا يعكس ذلك ؟ وما هو التشخيص الحقيقي لتلك الظاهرة؟

طبعا الجواب واضح جدا !

فالتجربة العربية الثورية في كل قطر تبتدىء ناقصة ثم تتطور تطورا ثوريا . فقد تبدأ مثلا ببرنامج وطني ، ثم يتطور هذا البرنامج الوطني الى برنامج ذي مضمون اجتماعي محدود ، ثم يتطور المضمون الاجتماعي الى مضمون آخر اوسع وأكثر ثورية وأصفى رؤية ، وقد تتغير الادوات الاجتماعية والاشكال السياسية والمبادىء . فاذا كانت القوى العربية القومية سابقا لا ترفع شعار (الاشتراكية) فانها في مرحلة اخرى رفعته ، وفي مرحلة بعدها وسعته وعمقت مضمونه بشكل **ثوري** .

اذن فالواقع العربي يحتاج الى هذا التطور الثوري ، او بالاحرى ان التطور الثوري اصبح سمة للواقع العربي . فاذا كانت ثورة اوكتوبر السوفييتية قد هيأت كامل ادواتها وبرامجها الاولى قبل الانبثاق فان التجارب الثورية العربية ما قبل الخمسينات من هذا القرن كانت محدودة الرؤية ، محدودة الستراتيجية مجزوءة الارتباط الاجتماعي .

وان كل البدايات الوطنية في الاقطار العربية بحكم تطورها وبحكم ضغط الجماهير عليها تنقل نفسها الى مستويات تصاعدية. وشتان ما بين النداءات الوطنية والاجتماعية الاولى ، وبين المفاهيم الثورية الكبيرة التي ترفعها القوى السياسية التقدمية في العالم العربي .

والمهم ان الثورة العربية قد اتسعت رقعتها واغتنت بالنظرية الثورية والممارسة المتزايدة . والمعنى الجديد لها قد حدده حزب البعث العربي الاشتراكي في (المنطلقات) بأن : «**التحويل الحقيقي** الكامل للمجتمع العربي، اي تحويله الى مجتمع عصري واشتراكي، يمر عبر نسف كامل للبنى الحالية الاقتصادية (الاقطاعية والرأسمالية) للمجتمع العربي» .

هل ان الثورات في الاقطار العربية حطمت اجهزة الدولة في كل قطر ؟

ان التجربة الثورية في الاتحاد السوفييتي قد أقدمت على شيئين هامين :

اولا ــ تغيير جهاز الدولة البورجوازي لابداله بكادر جديد من العمال والثوريين يشرف على ادارته ، وهذه الخطوة تعرضت الى صعوبات عديدة عاناها الحكم البلشفي . فالعمال لم يتوفر فيهم العدد الكافي من الكادر الوظيفي المتمكن على العمل فيجهاز الدولة الرسمي ، اما العناصر القادرة على ادارة واشغال الوظائف الرسمية فقد كان اغلبها من البورجوازية المتوسطة او الصغيرة والتي طرد معظمها . ولهذا فان الحزب في الاتحاد السوفييتي تراجع جزئيا وفي بعض المجالات الحساسة عن تطبيق عملية العزل وأعاد الكثير من الموظفين البورجوازيين لحين تدريب الكادر العمالي او الثوري الموظف .

ثانيا ــ اقدم الحزب على حل (الجيش) المحترف لتشكيل جيش شعبي جديد .

هذان شيئان هامان انجز تطبيقهما الحزب الحاكم في الاتحاد السوفييتي . وليس بالضرورة ما يدعو في الواقع العربي حدوث مثل ذلك . فالاجراءان المذكوران اعلاه متلائمان ومناسبان لطبيعة سلطة دكتاتورية البروليتاريا . أما على صعيد الثورات العربية فان تغييرا جذريا وكاملا لم يحدث في جهاز الدولة . بل في اغلب الاحيان ان اجهزة الدولة لم تمس الا جزئيا وبالتدريج . حيث يتم اولا ضرب الرؤوس الكبيرة المعادية لخط الثورة وبعد ذلك يتم التطهير تدريجيا لعزل الاعداء الحقيقيين المعروفين فقط .

وحيث ان واقع الثورات في العالم العربي مختلف اختلافا كبيرا عن واقع الثورة السوفييتية ، فان الثورة العربية المتحققة في قطر عربي معين تلجأ الى تغيير جهاز الدولة تدريجيا في حين

ان الطبقة العاملة حطمت جهاز الدولة البورجوازي وشلت العناصر الوسطية لحين استكمال تطورها فتبقى ، او تراجعها فتضرب .

ان الثورة في جهاز الدولة في اي قطر عربي لا تتم بالشكل الذي تمت فيه في جهاز الدولة السوفييتي . وهذا بحد ذاته ليس صيغة غير قابلة للنقاش او اكراه على عدم التغيير الثوري الكامل للجهاز ، ولكنه اقتدار قدمته التجربة العربية . وفقط في حالة وجود حكم حزب ثوري في قطر معين يكون التطهير في الجهاز الاداري اكثر جرأة وجذرية . وفي التحصيل الواقعي نستطيع القول ان الثورة العربية في اي قطر عربي غير مطالبة بنسف جهاز الدولة بأكمله مرة واحدة ، ولكنها ايضا يجب ان لا تبقي جهاز الدولة باطاره الكلاسيكي ، اي انها تطوره ثوريا وتدفع في عروقه دم الثورة .

ارتباط النضال الاشتراكي العربي باسترجاع الاجزاء المسلوبة من الوطن العربي :

ان الطريق العربي الى الاشتراكية بعد ان يقرر وسائله الخاصة والمناسبة لمقومات وقابليات المجتمع ، يجد نفسه في حالة لا يتخلى فيها عن الارتباط بالكفاح من اجل استرجاع الارض العربية المسلوبة ، فالطريق العربي بقدر ما هو نضال مستمر من اجل الحرية والاشتراكية ، فهو متصل اتصالا وثيقا لا فصم له بمسألة الاسترجاع هذه . اي ان اية نضالات اشتراكية ستبقى ناقصة بدون اعادة الارض المسروقة ، وان اي تحرير كامل للوطن باسترجاع اجزائه المغتصبة لا يتهيأ آلا عبر النضال العربي الاشتراكي الشاق .

واذا كانت الجماهير العربية متأكدة من ان سلب الارض العربية في الاطراف قد كان بتآمر الاستعمار والرجعية العربية فانها متأكدة اكثر من ان النظم البورجوازية الوطنية اضعف من ان

تقدم اي حل لهذه القضية . فالنظم هذه بحكم خوفها من الجماهير وبحكم عدم تأديتها الخدمات الثورية تنسج شرنقة عزلتها وتخضع للضغوط الامبريالية . ولم يكن كشفا نظريا او حدسا خارقا ان تدرك الجماهير بأن اي حل يكفل اعادة الارض السليبة الى أمها الاصل لا تقدمه الا القوى الثورية الاشتراكية . فمثل هذه القوى قوية بحكم علاقتها الوطيدة بالجماهير بما تحققه من تطبيقات تقدمية لخير الانسان العربي ، كما وأنها تقف موقف العداء الصريح والكلي ضد الاستعمار وركائزه العميلة ، وهي تدرك اكثر من سواه اي اغتصاب وقح تعرضت له الامة العربية خلال عهود طويلة من قبل الكولونياليين القدامى والجدد . واذا كان سلب فلسطين العربية قد تم بفعل التواطؤ الدنس بين الاستعماريين والصهاينة وبموافقة الرجعيين العرب فان الحديث عن هذه القضية اصبح معلوما لدى كل مواطن عربي بفعل ما حدث من الحاق جديد لها بأرض اخرى مغتصبة (قسم من مصر وآخر من الاردن وثالث من سوريا) بعد معركة الايام الستة .

ونظرا للوعي الكامل والمقنع بأبعاد القضية الفاسطينية فأننا نترك الحديث عنها لنفاجىء انفسنا باستمرار بالمهزلة الكبرى ، مهزلة ان هناك امراض اخرى كثيرة تعيش السرقة العلنية .

وهذا جدول عن أبعاد الاراضي السليبة ، مساحة وسكانا ، حتى يتواجه الانسان العربي بالحقيقة المؤلمة يوميا ــ الجدول مقتبس من موضوع للدكتور جمال حمدان بعنوان (مواطن الخطر فى قوميتنا) .

المنطقة	المساحة بالميل المربع	عدد السكان
المحميات	١١٢ر١١٠	٨١٥ر٠٠٠
عمان	٨٢ر٠٠٠	٥٥٠ر٠٠٠
ساحل المعاهدات	٣٢ر٣٠٠	٨٦ر٠٠٠
البحرين	٢٣١	١٤٧ر٠٠٠
قطر	٨ر٥٠٠	٤٠ر٠٠٠
عربستان	٣٩ر٠٠٠	٣ر٣٣٠ر٠٠٠
طوروس	٢٤ر٠٠٠	؟

اسكندرونة	٢٠٠٠ر	٢٦٠٠٠٠ر
جنوب ليبيا	٤٠٠٠٠ر	؟
سبته ومليله	١٠٠	١٤١٠٠٠ر
أفنـــي	٧٥٠	٣٨٠٠٠ر
الصحراء الاسبانية	١٠٤٠٠٠ر	٣٧٠٠٠ر
المجموع	٤٤٤٩٠١ر	٥ر٤١٤٠٠٠ر

ويقول الدكتور حمدان مكملا : (ومعنى هــذا ان ارضا تعادل اكثر من ضعف مساحة فرنسا ــ كبرى وحدات اوربا مساحة ــ وتعادل في نفس الو ت نحو عشر الوطن العربي البالغ ٣ر٤ مليون ميل مربع قد ضاعت على العرب . وهذه الرقعة تضم حوالـــي ٤ر٥ مليون عربي «في المنفى») (١) .

ان من سمات النضال العربي من اجل الاشتراكية انه متصل بعملية تحرير الارض اتصالا كليا ، وهذا بحد ذاته اسهام تقدمه التجربة العربية في ضرورة عدم الكف عن النضال القومي المرافق للنضال الاشتراكي . والفارق بين الدرس العربي والدرس الصيني ان الصين انجزت تشكيل وجودها كدولة اشتراكية وهي تناضل بعد ذلك من اجل استرجاع ارضها التي سرقها خونـــة الشعب الصيني بدعم النفوذ الاميركي .

في حين ان الدرس العربي يؤكد ترافق النضال القومي من اجل استرجاع الارض المسروقة مع النضال الاشتراكـــي اي ان دولة الاتحاد العربي الاشتراكية ستكون غير متكاملة سياسيـــا واقتصاديا وثقافيا ما لم يكن قد تم تحرير الارض المغتصبة .

---

١ ــ عليّ ان أشير هنا الى ان هذا الفصل كتب سنة ١٩٦٨ . وبالطبع فقد استجدت تطورات عدة خصوصا فيما يتعلق بالبحرين وأغلب أمارات الخليـــج العربي . وابقاء هذا الجدول على ما طرحه الدكتور حمدان ربما يشير الى ان منطقة الخليج العربي ، مهما كانت تطوراتها الاخيرة ، فانها تظل مهددة بالاطماع الايرانية التي ابتدأت باحتلال الجزر العربية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ .